

القسم الخامس

قواعد

حرف السين وحرف الشين

أولاً : حرف السين

عدد قواعد حرف السين (٢٢) ثنتان وثلاثون قاعدة .

obbeikandi.com

القاعدة الأولى

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة .

السؤال مُعاد - أو كالمعاد - في الجواب ^(١) .

وفي لفظ : " الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال " ^(٢) .

وفي لفظ : " السؤال هل هو معاد في الجواب ؟ " ^(٣) .

وفي لفظ : " ما تقدم من الخطاب يصير كالمعاد في الجواب " ^(٤) . وتأتي في حرف الميم إن شاء الله .

السؤال والجواب

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومداولها .

السؤال في اللغة : فُعال، من سأل يسأل ، والهمزة منقلبة عن الواو.

ومعنى السؤال : استدعاء معرفة ، أو ما يؤدي إلى المعرفة ^(٥) .

وهو طلب الاستفهام والاستخبار .

والجواب : مشتق من جاب الفلاة إذا قطعها ، وسمي الجواب جواباً لأنه

ينقطع به كلام الخصم ، وهو يكون تارة بـ " نعم " ، وأجّل ، وبلى ، وتارة

بـ " لا " .

(١) المتثور ٢/٢١٤ ، الكليات ص ٥٠٢ ، أشباه السيوطي ص ١٤١ ، أشباه ابن نجيم ص ١٥١ ، ٢٧١ ،

المبسوط ٦/٨٠ ، الوجيز ص ٣٢٨ ، ط ٤ .

(٢) القواعد والضوابط ص ١٤٨ ، ١٦٠ عن الفتاوى الخانية ١/٣٢٩ .

(٣) قواعد الحصني ٣/١٠٧ .

(٤) شرح السير ص ٤٣٥ ، المبسوط ٦/١٨ ، ص ١٤٤ .

(٥) الكليات ص ٥٠١ .

ويستعمل فيما يتحقق وقوعه ويجزم به ^(١) .

فمفاد القاعدة : أن الخطاب الوارد سؤالاً لسائل يستدعي جواباً ، وهذا الجواب غير مستقل بنفسه ، بل يتبع السؤال في عمومه وخصوصه ، حتى كأن السؤال معاد فيه ومكرر ضمنه . وقد ذكر هذه القاعدة الأصوليون أيضاً ^(٢) .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومساثلها .

قوله ﷺ - وقد سُئِلَ عن بيع الرطب بالتمر - فقال : " أَيْنَقِصِ الرُّطْبَ إِذَا بَيْسَ ؟ قَالُوا : نَعَمْ . قَالَ : فَلَا إِذْنَ " ^(٣) .

أي لا يجوز بيع الرطب بالتمر للتفاضل بينهما لنقص الرطب عن التمر عند جفافه ويبسه .

ومنها : إذا قال له : تغد عندي . فقال : والله لا تغديت . فيحمل الحلف على الغداء المذكور قبلاً لا على كل غداء ، فلو تغدى عند غيره أو في بيته لا يحنث ؛ لدلالة العرف .

ومنها : إذا قيل له : هل بعت دارك ؟ فقال : نعم . كان ذلك إقراراً ببيع الدار كأنه قال : نعم بعت داري .
ينظر أيضاً قواعد حرف الخاء رقم (٢٢) .

^(١) نفس المصدر ، ص ٣٥٢ .

^(٢) ينظر : التبصرة ص ١٤٤ ، العدة ٥٩٦/٢ ، البرهان ٣٧٢/١ ، إحكام الأمدي ٣٤٥/٢ ، تيسير

التحرير ٢٦٣/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢١٦ وغيرها .

^(٣) الحديث : رواه الخمسة وصححه الترمذي .

القاعدة الثانية

أولاً : لفظ ورود القاعدة .

السؤال والخطاب يمضي على ما عمَّ وغَلَب، لا على ما شذ ونذر^(١).

السؤال والخطاب

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها .

إن سؤال السائل وخطاب المخاطب إنما يجب حملة على الدلالات العرفية للناس بحسب استعمالاتهم التي تعمُّ وتغلب عليهم ، سواء كان هذا العرف شرعياً أم عادياً . فعبارات المخاطبين إنما تحمل على معانيها العرفية - في الغالب - لا على دقائق العربية .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها .

من حلف لا يصوم ، فلا يحنث إلا بالصوم الشرعي الذي غلب على الناس ، وهو الإمساك بنية من طلوع الفجر إلى غروب الشمس . ولا يحمل على مطلق الإمساك .

ومنها : من قال لامرأته : أنت طالق ، يقع الطلاق المفرق بين الزوجين ، ولا يحمل إلا على الطلاق الشرعي الذي يتعامل به الناس ، ولا يحمل على إطلاقها من قيد أو غيره ، حتى لو ادعى ذلك فإنه لا يعتبر في القضاء ويدَّين بينه وبين الله تعالى .

وينظر قواعد حرف الهمزة تحت رقم ٣٠٨ ص ٤٧٧ .

(١) أصول الكرخي ، وعنه قواعد الفقه ص ٨٤ . وينظر : الوجيز ص ٢٧٠ ، ط ٤ .

القاعدة الثالثة

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة .

الساقط لا يعود ^(١) .

وفي لفظ : " الساقط مُتَلَاشٍ لا يُتَصَوَّرُ عودُه " ^(٢) .

وفي لفظ : " الساقط من الحق يكون متلاشياً لا يتصور عودُه " ^(٣) .

وفي لفظ : " المُسَقَطُ يكون متلاشياً " ^(٤) . وتأتي في قواعد حرف الميم

إن شاء الله .

وفي لفظ : " المعدوم لا يعود " ^(٥) . وتأتي في قواعد حرف الميم إن شاء

الله .

الساقط - المعدوم

ثانياً : معنى هذه القواعد ومداولها .

المراد بالساقط : هو الحكم أو التصرف الذي تمّ أو الحق الذي يسقطه

صاحبه ، ويرى منه غريمه . والمتلاشي هو المعدوم .

والساقط صفة لموصوف محذوف وهو الحكم أو التصرف أو الحق .

^(١) أشباه ابن نجيم ص ٣١٦، ٣١٨ ، شرح الخاتمة ص ٤٦ ، مجلة الأحكام ٥١ ، المدخل الفقهي الفقرة

٦٤٢ ، الوجيز مع الشرح والبيان ص ٣٦٩ ، الفوائد الزينية الفائدة ٢٠٧ ص ١٦٨ .

^(٢) المبسوط ٤٤/٢١ ، والقواعد والضوابط ص ١١٧ عن الهداية ٢٠٩/١ ، ٢١٠/٢ ، ٣٠/٨ .

^(٣) المبسوط ١٠٨/١٢ ، ١٤٩/٢٥ .

^(٤) المبسوط ١٣٣/٣٠ ، ١٣٤ .

^(٥) مجلة الأحكام، المادة ٥١ . وينظر : الفناوى الخانية ٢١٤/٣ ، وجامع الفصولين الفصل ٢٨ ، ٨/٢ ،

والفوائد الزينية ص ١٦٨ فما بعدها .

فمفاد القاعدة : أن من تنازل عن حق له على غيره ، وأبرأه منه ، وأسقطه عنه ، أنه لا حق له في المطالبة به بعد ذلك ؛ لأنه قد تلاشى ، وما تلاشى وعُدِم لا يمكن عودته مرة ثانية ؛ لأنه يصبح معدوماً لاسيلاً إلى إعادته إلا بسبب جديد يعيد مثله لا عينه .

والإسقاط كما يكون بفعل المكلف يكون أيضاً بالشرع .

ما يجري فيه الإسقاط :

يجري الإسقاط في حقوق العباد المجردة كالخيارات والشفعة والإبراء عن الدعاوى ، وإبراء الذم .

ما لا يجري فيه الإسقاط :

لا يجري الإسقاط في حقوق الله تعالى ، والأعيان لا يجري فيها الإسقاط

ولا يتصور .

طرق الإسقاط :

الإسقاط الصريح كإبراء الدائن مدينه عن دينه ، وإسقاط بالالتزام ، أو بالإشارة والدلالة ، وإسقاط الشرع .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومساثلها .

من باع بثمن حال فللبائع حبس المبيع حتى يستوفي الثمن ، ولكن إن سلمه للمشتري قبل قبض الثمن سقط حقه في الحبس ، فليس له أن يسترده من المشتري ليحبسه حتى يقبض الثمن ؛ لأن الساقط لا يعود .

ومنها : إذا اشترى شيئاً بشرط الخيار فباعه أو أجره في مدة الخيار سقط

خياره ، ولا يمكن عودته .

ومنها : إذا وهب حربي لمسلم هبة ثم أسر الحربي وأعتق سقط حقه في الرجوع في الهبة ؛ لأن حق الرجوع بطل بتبدل نفسه بالعبودية ثم بالعتق .

ومنها : حق الشفعة يسقط بالإسقاط ولا يعود . وحق الغنم في الغنيمة قبل القسمة ، وحق حبس الرهن ، وخيار الشرط ، وحق القصاص يسقط بالعتق .

ومنها : إذا حكم القاضي برد شهادة الشاهد - مع وجود الأهلية والرد كان لفسق أو تهمة - ثم تاب الشاهد فلا تقبل شهادته في تلك الحادثة بعد ذلك ^(١) .

رابعاً : من المسائل المستثناة من هذه القاعدة .

حق الاستحقاق في الوقف لا يبطل بالإبطال .

ومنها : حق الرجوع في الهبة لا يسقط بالإسقاط .

ومنها : حق المطالبة بإزالة ما وضع تعدياً لا يسقط بالإسقاط ^(٢) .

(١) أشباه ابن نجيم ص ٣١٩ .

(٢) الفوائد الزينية ص ١٦٩-١٧١ .

القاعدة الرابعة

أولاً : لفظ ورود القاعدة .

سبب الإتلاف متى سبق ملك المالك لا يوجب الضمان له على المتلف^(١) .
من أصول أبي حنيفة رحمه الله .

سبب الإتلاف

سبق في قواعد حرف الهمزة تحت رقم ٢٣١ .

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها .

إذا أتلف شخص شيئاً مملوكاً لشخص آخر ثم باع هذا الشخص الشيء المتلف إلى غيره ، فليس للمشتري مطالبة المتلف بضمان ما أتلف ؛ لأن التلف حصل قبل أن يملك المشتري المبيع .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها .

إذا قطع إنسان يد عبد ثم باع السيد عبده من غيره ، ثم مات العبد بسبب القطع فليس للمشتري مطالبة القاطع بالتعويض ؛ لأن التلف حصل قبل ملكه وفي غير ضمانه . كما أنه ليس للبائع مطالبة القاطع بالضمان ؛ لأن العبد مات في غير ملكه .

(١) تأسيس النظر ، ص ٢١ .

القاعدة الخامسة

أولاً : لفظ ورود القاعدة .

السبب الباطل لا يزاحم السبب الصحيح^(١) .

السبب الباطل والصحيح

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها .

الأحكام إنما تبني على الأسباب ، ولكي يكون الحكم صحيحاً يجب أن يبنى على سبب صحيح .

فمفاد القاعدة : أنه إذا تعارض سببان أحدهما صحيح ، والثاني باطل فإن السبب الباطل لا ينظر إليه ولا يعتد به بجانب الصحيح . إنما يبنى الحكم على السبب الصحيح دونما أي اعتبار للسبب الباطل .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومساثلها .

إذا ورث إنسان من أبيه ميراثاً ثم جاءه شخص يدعي أنه أخوه من أبيه من امرأة زنا بها أبوه ، فهذا لا يعتد به ولا يرث ولا ينسب للميت ؛ لأن الزنا سبب باطل لا يستحق به المدعي نسباً ولا ميراثاً .

ومنها : إذا باع شخص أرضاً أو داراً وجاء شريكه أو جاره وطلب الشفعة بالشركة أو الجوار ، ثم جاء آخر وطلب الشفعة أيضاً باعتبار أنه أخ للبائع أو قريب له ، فلا يستحق هذا الشفعة ؛ لأن القرابة سبب باطل للشفعة والسبب الصحيح هو الشراكة أو الجوار لا القرابة .

(١) المبسوط ٤٥/٣٠ .

القاعدة السادسة

أولاً : لفظ ورود القاعدة .

السبب التام من قبل صاحب الشرع إذا أذن فيه وجب أن يترتب عليه

مُسببه^(١) .

السبب التام

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها .

الأسباب التي تترتب عليها الأحكام نوعان : سبب تام يترتب عليه حكمه بشرط أن يأذن الشارع فيه . وسبب غير تام لا يترتب عليه حكمه .

فمفاد القاعدة : أن السبب التام من قبل صاحب الشرع وجب أن يترتب عليه حكمه بشرط إذن الشارع فيه ، وأما إذا وجد سبب تام ولكن لم يأذن به الشارع فلا يترتب عليه حكمه . والسبب التام هو السبب المستوفي لأركانه وشروط صحته ونفاذه .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها .

إذا عقد رجل عقد زواج على امرأة مستوفياً للشروط وجب أن يترتب عليه مسببه وحكمه وهو حل الاستمتاع بين الزوجين وما يترتب على هذا العقد من حقوق وواجبات .

ولكن إذا وجد عقد ناقص بأن عقدت امرأة عقد زواجها بنفسها بغير ولي أو كان العقد بغير شهود فهذا عقد باطل لا يترتب عليه حكمه ؛ لأنه عقد غير تام ولم يأذن به الشارع .

(١) الفروق ٢٠٤/١ .

ومنها : إذا عقد مُحَرَّمٌ عقد زواج بكل شروطه فهو عقد باطل لأنه وإن كان عقداً تاماً لكنه لم يأذن به صاحب الشرع ؛ لأن المحرم لا يُنكح ولا يُنكح .

ومنها : المحجور عليه إذا وطئ أمته صارت له بذلك أم ولد ، وهذا سبب فعلي يقتضي العتق عند موت السيد ؛ لأن وطء المحجور سبب تام للعتق عند موت السيد ، وقد أباح له صاحب الشرع الإقدام عليه وهو سبب تام . والحجر إنما هو سبب قولي وهو ممنوع منه ، وليس هناك داع يدعوه لإعتاق عبده أو أمته من جهة الطبع فلا يلزم من عدم تنفيذ العتق محذور ، بخلاف وطء الأمة ، فلو منعناه لربما وقع في الزنا .

القاعدة السابعة

أولاً : لفظ ورود القاعدة .

السبب السالم عن معارض إذا لم يكن فيه تخير ترتب عليه مسيبه
اتفاقاً^(١) .

السبب السالم عن المعارض

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها .

المراد بالسبب علة الحكم ، والمسبب هو الحكم المترتب على وجود
السبب ، والسبب قد يرد سالماً عن المعارض ، وقد يأتي مع وجود المعارض
- والمراد بالمعارض هنا المانع من ترتب الحكم على سببه . والسبب قد يرد
بالتخير ، وقد لا يكون فيه تخير .

فمفاد القاعدة : أن وجود السبب خالياً عن الموانع ولم يكن مخيراً فيه
فإن مسيبه وهو الحكم يترتب عليه ويوجد بوجوده إجماعاً .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها .

من دخل عليها وقت الظهر - وأمكثها الأداء - ولم تصلي حتى حاضت ،
فإنه يجب عليها قضاء هذه الصلاة ؛ لأن العذر وهو الحيض المانع من الصلاة
وجد بعد ترتب الوجوب في الذمة - فيجب عليها القضاء ، وهذا عند الشافعي
وأحمد وغيرهما^(٢) .

^(١) قواعد المقرئ ، القاعدة ١٥٢ ، ص ٤٠٠ .

^(٢) الفروق للقرافي ١٣٧/٢ ، الفرق ٨٨ ، وينظر : الأوسط لابن المنذر ٢٤٦/٢ المسألة ٢٧٨ .

وأما عند مالك رحمه الله وأصحاب الرأي ، فإن الواجب متعلق بزمان
لابعينه فلا يجب القضاء إلا إذا فات جميع الوقت ولم تصلي ؛ لأن المسقط للصلاة
وجود العذر في آخر الوقت ، ولا عيرة بما وجد من الوقت في أوله أو وسطه
سالمًا من العذر ؛ لأنه وجد التحجير في أجزاء الوقت .

ومنها : من وجب عليه عتق رقبة في الكفارة وعنده رقاب فله أن
يتصرف فيها ما عدا الواحد بالعتق وغيره ، فإذا فعل ذلك ولم يبق إلا رقبة
واحدة فماتت أو تعيبت سقط عنه الأمر بالعتق وجاز له الانتقال إلى الصيام
- وهذا إذا أصبح غير قادر على إيجاد رقبة صحيحة^(١) .

(١) الفروق ٢/١٣٨ .

القاعدة الثامنة

أولاً : لفظ ورود القاعدة .

السبب الضعيف لا يوجب حكماً قوياً^(١) .

السبب الضعيف

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومداولها .

هذه القاعدة معقولة المعنى ، من حيث إن السبب إما أن يكون قوياً ، وإما أن يكون ضعيفاً ، وإذا كان الحكم مبنياً على السبب فبقوة السبب تكون قوة الحكم ، فإذا كان السبب قوياً في ثبوته ودلالته كان الحكم المبني عليه قوياً كذلك . وأما إذا كان السبب ضعيفاً في ثبوته ودلالته فإن الحكم المبني عليه يكون ضعيفاً كذلك . فالحكم القوي لا يبنى ولا ينتج عن سبب ضعيف ؛ لأن الحكم بحسب السبب .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها .

إذا باع المولى عبده المأذون وكان عليه دين للغرماء - وكان يبيعه بغير إذن الغرماء - فأعتق المشتري العبد قبل قبضه فعتقه موقوف ؛ لأن المشتري بنفس العقد لا يملك العبد ملكاً تاماً ؛ لأنه موقوف على إجازة الغرماء ، وبالسبب الموقوف ثبت الملك الموقوف ، فإن لم يكن في ثمن العبد وفاء ولم يجز الغرماء لم يتم البيع ويبيع العبد في دين الغرماء .

أما لو أعتقه المشتري بعد القبض فينفذ عتقه ؛ لأن السبب الضعيف

(١) المبسوط ١٣٥/٢٥ .

بالقبض يقوى كما في البيع الفاسد ، والبيع الموقوف أقوى من البيع الفاسد .
ومنها : إذا باع الراهن المرهون فإن تصرف فيه المشتري قبل القبض
لا ينفذ تصرفه إلا بإذن المرتهن ، فتصرف المشتري موقوف على إذن المرتهن
لتعلق حقه بالمرهون .
ولكن لو قبضه المشتري نفذ تصرفه ، ولأنه قبل القبض التسليط غير تام
وتمامه موقوف على القبض .

القاعدة التاسعة

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة .

السبب الظاهر متى أقيم مقام المعنى الخفي تيسيراً سقط اعتبار الباطن^(١) .
 وفي لفظ : " السبب الظاهر متى قام مقام المعنى الخفي دار الحكم معه
 وجوداً وعدمًا " ^(٢) .
 وفي لفظ : " يحال بالحكم إلى السبب الظاهر دون ما لا يعرف " ^(٣) .
 وتأتي في حرف الياء إن شاء الله .

السبب الظاهر - المعنى الخفي

ثانياً : معنى هذه القواعد ومدلولها .

الأصل في بناء الأحكام بناؤها على الأسباب الظاهرة لا المعاني الخفية
 الباطنة ؛ لأن المعنى الخفي لا يدرك ، وما لا يدرك لا يبيّن عليه حكم .
 مفاد هذه القاعدة : أن الحكم يدور مع سببه وعلته الظاهرة وجوداً
 وعدمًا ، ولا ينظر إلى المعنى الخفي ولا يعتبر تيسيراً على العباد .

ثالثاً : من أمثلة هذه القواعد ومسائلها .

البلوغ أقيم مقام المعنى الخفي - وهو العقل - في التكليف والتحمل ؛
 لأن العقل أمر خفي لا يدرك فأقام الشارع البلوغ بعلاماته الظاهرة مقام اعتدال
 الحال في توجه الخطاب واعتبار كلام المكلف وأفعاله شرعاً ، تيسيراً للأمر على

(١) المبسوط ٧١/١٧ .

(٢) المبسوط ٦٦،٥٨/٢٤ .

(٣) المبسوط ١٥٧/١٧ .

الناس . فإذا وجد البلوغ مع اعتدال الحال وجد التكليف ، وإذا انعدم انعدم التكليف .

ومنها : إذا وجد الإيجاب والقبول تم العقد ، وإذا انتفى الإيجاب والقبول انتفى العقد وعدم ، حيث أقيم الإيجاب والقبول مقام الرضا لأنه أمر قلبي باطن .

ومنها : الولد إنما ينسب لأبيه عند وجود الفراش ؛ لأن الولد للفراش لا للماء ولا للوطء ؛ لأنهما معنى خفي ، والفراش سبب ظاهر لإثبات نسب الولد وبناء الأحكام عليه .

القاعدتان العاشرة والحادية عشرة

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة .

السبب لا يعمل إلا في محله ^(١) .

وفي لفظ : " السبب يوجب الحكم في محله " ^(٢) .

وفي لفظ : " السبب لا ينعقد موجباً لحكمه إلا في محل صالح له " ^(٣) .

وفي لفظ : " السبب لا يوجب الحكم إلا في محل قابل له " ^(٤) .

عمل السبب

ثانياً : معنى هذه القواعد ومدلولها .

المراد بمحل السبب هو قابلية السبب لبناء الحكم عليه بأن يكون مناسباً

في ذاته خالياً عن مانع لحكم السبب ، فإذا كان كذلك وجب الحكم .

فمفاد هذه القاعدة : أن أثر السبب وبناء الحكم عليه لا يظهر إلا في

محل قابل لذلك السبب بأن يكون السبب مشروعاً خالياً عن مانع لحكمه

وظهور أثره .

ثالثاً : من أمثلة هذه القواعد ومسائلها .

صيد الحرم لا يملك بالاستيلاء ؛ لأن شرط الاستيلاء أن يكون المحل

مباحاً ، وصيد الحرم غير مباح ، فالاستيلاء صادم محلاً معصوماً غير موجب

(١) المسوط ٥٢/١٠ .

(٢) المسوط ٢٦/٢٧ .

(٣) المسوط ١١٦/٩ .

(٤) المسوط ٩٥/٢٦ .

للملك .

ومنها : استيلاء الكفار بالقهر على أموال المسلمين لا يكون سبباً للملكهم
إياها ؛ لأنها مال معصوم غير موجب للملك عند الشافعي .

ومنها : عبد قتل آخر خطأ ، فمولاه بالخيار إن شاء دفعه لمولى القتيل
بالجناية وإن شاء فداه بالأرش - أي بالدية - أو يباع العبد في جنائته . وعذر
الخطأ هنا لم يمنع استحقاق نفس العبد تملكاً .

ومنها : أن القتل العمد العدوان لا يوجب القصاص إلا في محل صالح له :
وهو أهلية القاتل والمقتول . فإن كان القاتل أباً والمقتول ابناً سقط القصاص
ووجدت الدية لانعدام الأهلية في المقتول ؛ لأن الولد لا يكون أهلاً أن يجب له
القتل على والده .

ومنها : الصبي والمجنون إذا قتلوا لا يقتص منهما لانعدام أهليتهما .

القاعدة الثانية عشرة

أولاً : لفظ ورود القاعدة .

السبب متى كان بطريق التعدي فهو كالمباشرة في إيجاب الضمان^(١).

السبب - المباشرة

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها .

السبب هنا ما يقابل المباشرة ، والأصل أن الضمان إنما يكون على المباشر لا على السبب إلا إذا كان المباشر غير قابل للضمان أو كان بطريق التعدي وهو مدلول قاعدتنا هذه .

ومفاد القاعدة : أن السبب يجب عليه ضمان ما تلف وإن لم يباشر إذا

كان هذا السبب تعدياً .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها .

حفر بئراً بطريق المسلمين بغير إذن من ولي الأمر أو الجهة المسؤولة ، أو لم يأخذ الاحتياطات اللازمة المأمور بها ، فسقط فيها إنسان أو دابة فالحافر ضامن لأنه متعدٍ ، وإن لم يكن مباشراً ؛ لأن السقوط إنما كان بثقل الإنسان أو الدابة أو السيارة .

ومنها : إذا تهايا اثنان داراً - والمهياة أن يتبادل الشريكان المنافع أو

السكنى لكل منهما مدة محددة - فإذا بنى أحد الشريكين في الدار بناءً أو احتفر بئراً^(٢) ، فهو ضامن لما يحدث من ضرر بسبب ذلك ؛ لأنه متعدٍ في نصيب

شريكه ، ولأن هذا التصرف ليس من توابع السكنى بالمهياة .

(١) المسوط ١٧٧/٢٠ .

(٢) بغير إذن شريكه .

القاعدة الثالثة عشرة

أولاً : لفظ ورود القاعدة .

السبب متى كان مقيداً بوصف لا يكون موجباً بدون ذلك الوصف^(١).

السبب المقيد بوصف

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها .

السبب قد يكون علة لحكمه بنفسه دون أمر آخر كإتلاف المال الموجب للضمان، وكن قد يكون السبب مقيداً بصفة خاصة وهو موضوع هذه القاعدة. فمفاد القاعدة : أن السبب إذا قيد بوصف فلا يبنى عليه الحكم بدون ذلك الوصف ؛ لأن الوصف كالشرط فيه ، والسبب بدون شرطه لا يوجب حكماً ، وكذلك بدون وصفه .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها .

الأصل في المبيع أن يكون مالاً متقوماً ، فإذا لم يكن متقوماً لا يجوز بيعه، كالخمر بالنسبة للمسلم ؛ لأنه غير متقوم ، ولأنه غير طاهر ، فلا يجوز بيعه .
ومنها : إذا كان في يد الشريكين دار أو عبد أو أمة ، وقال أحدهما : ليس هذا من تجارتنا . فالقول قوله ؛ لأن هذه الأعيان ليست للتجارة باعتبار الأصل ، والتصادق من الشريكين لم يحصل بصفة العموم ، وإنما حصل خاصاً بمتاع التجارة ، فما لم يثبت كونه من التجارة لا يتحقق سبب الشركة بينهما .
ومنها : المال سبب للتجارة ، لكن إذا كان عند أحد الشريكين دار أو

(١) المبسوط ١١٦/١٨ .

أرض أو دابة أو سيارة - وهي وإن كانت مالاً - لكنها لا تصلح للتجارة - فلا تدخل في مال الشركة ولا تقوم الشركة بها .

ومنها : مال الزكاة ما لم يبلغ النصاب لا تجب فيه الزكاة ؛ لأن المال الزكوي موصوف بكونه بلغ نصاباً .

ومنها : القتل بدون وصفه بكونه عمداً عدواناً - لا يوجب القصاص ، لأن إيجاب القصاص يبني على قتل موصوف بكونه عمداً عدواناً .

القاعدة الرابعة عشرة

أولاً : لفظ ورود القاعدة .

السبب الموجب للحكم بواسطة كالموجب بغير واسطة في كون الحكم مضافاً إليه ^(١) .

السبب الموجب بواسطة

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها .

السبب قد يوجب حكمه مباشرة بدون واسطة كالقتل العمد العدوان موجب لحكمه وهو القصاص . وقد يكون بين السبب وحكمه واسطة وهو موضوع القاعدة .

فمفاد القاعدة : أن وجود الواسطة بين السبب وحكمه لا يمنع من إسناد الحكم وبنائه على السبب كالمباشر ، وعدم الاعتداد بالواسطة .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها .

إذا فُرض عليه نفقة أخيه العاجز فصرف إليه زكاة ماله جاز وتسقط بها النفقة .

ومنها : إذا اشترى من يعتق عليه كأبيه أو ابنه ، أو ذا رحم محرم منه بنية كفارة عن ظهار جاز عند أئمة الحنفية الثلاثة استحساناً حيث إن عتق القريب يثبت بالقرابة والملك جميعاً خلافاً للشافعي وزُفر رحمهما الله تعالى .

(١) المبسوط ٩/٧ .

القاعدة الخامسة عشرة

أولاً : ألقاظ ورود القاعدة .

السييل فيما تردد بين أصليين أن يوفّر حظه عليهما ^(١) .

وفي لفظ : " ما تردد بين أصليين ، يوفّر حظه عليهما " ^(٢) . وتأتي في حرف الميم إن شاء الله .

المتردد بين أصليين

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومداولها .

المراد بالتردد بين أصليين : أن يكون للشيء شبه بأصليين .

فمفاد القاعدة : أن ما وجد فيه شبه بأصليين ينبغي أن يعطى حظاً من

كل منهما ، إلا إذا غلب أحدهما فيعطى حكمه .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها .

العبد متردد بين الإنسان وبين المال ، فمن حيث شبهه بالإنسان يلزم بالتكاليف الشرعية ، ومن حيث كونه مالاً يباع ويشترى ويوهب ويرهن ، ومن هنا قالوا : إن بدل العبد إذا كان يجب لتفويت المنفعة كبذل قطع يده فهو فيه كالحر يجب فيه نصف بدل نفسه . وأما إذا كان باعتبار تفويت الزينة والجمال كقطع الشعر والأذن ، فالمملوك : لا يلحق فيه بالحر ، ولكن يلحق بالمال فيجب النقصان .

^(١) المبسوط ٨٩/٢٧ . وينظر : قواعد الحصني ٢٦١/٣ فما بعدها ، وقواعد العلامي لوحة ١٧٥ فما بعدها .

^(٢) نفس المصدر ٩٨/٢٧ .

القاعدة السادسة عشرة

أولاً : لفظ ورود القاعدة .

السبيل في الوسوس قطعها وعدم الالتفات إليها ^(١) .

الوسوس

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها .

الوسوس جمع وسوسة وهي القول الخفي لقصد الإضلال ، وهي حديث النفس والشيطان بما لانفع فيه ولا خير ^(٢) .

وسوسة الشيطان ما يلقيه في نفس الإنسان من عدم صحة العمل أو الخوف من شيء ما يجعل الإنسان لا يطمئن لعمل يقوم به وبخاصة فيما يتعلق بالعبادة كالطهارة والصلاة .

فمفاد القاعدة : أن على من ابتلي بالوسوس لكي يتخلص منه أن يقطع هذه الوسوس ولا يلتفت إليها ، وليقدم على العبادة ولو حدثته نفسه والشيطان بأنها غير صحيحة .

ثالثاً من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها .

إذا شك في بعض وضوئه إذا كان أول شك فعليه غسل الموضع الذي شك أن الماء لم يصله . أما إذا صار الشك له عادة ويعرض له كثيراً وجب أن لا يلتفت إليه ؛ لأنه لو التفت إليه واشتغل بهذه الوسوس لم يتفرغ لأداء الصلاة ، فكلما قام إليها يتلى بمثل هذا الشك .

^(١) المبسوط ١/٨٦ .

^(٢) الكلبيات ص ٩٤١-٩٤٢ بتصرف ، والقاموس المحيط ، مادة (وس) .

ومنها : إذا وسوس إليه الشيطان أن تكبيرة الإحرام لم تقارن النية ،
وكثر ذلك عليه ، فعليه قطع هذه الوسوسة بعدم الالتفات إليها ، وإلا ما
صحت له صلاة ، وهذا ما يريده الشيطان .

ومنها : إذا وسوس إليه الشيطان أن الناس يريدون قتله وعليه أن يأخذ
حذره منهم - وهو دائماً يشك في كل من حوله ، فعلى هذا أن يستعيد بالله
من شر الشيطان ووسوسته ، ويعيد ثقته بنفسه وبالناس بعد حسن التوكل على
الله ، ويراجع نفسه ويسألها : لم يريد الناس قتله ؟ وهو لم يسئ إليهم ، وليس
بينه وبين أحد منهم ثأر ، ولم يفعل ما يوجب قتله ، وليس عنده ما يقتلونه
لأجله ، فبهذا وأمثاله يقطع هذه الوسوس ويتخلص من هذا المرض .

القاعدة السابعة عشرة

أولاً : لفظ ورود القاعدة .

ستر العورة فرض ^(١) .

ستر العورة

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها .

العورة : هي كل ما يستحي من كشفه من أعضاء الإنسان ، وهي قسمان : ١ - عورة مغلظة وهي السواتان ، القبل والدُّبُر . ٢ - وعورة غير مغلظة وهي ما عداهما كالفخذين إلى الركبة والإلية والعانة إلى السرة .

ومفاد القاعدة : أن ستر العورة فرض في الصلاة وخارجها ، فلا تصح صلاة مكشوف العورة مع القدرة على الستر ، والمراد بها هنا العورة المغلظة والمخففة أيضاً .

ودليل هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿ يَبْنِي ~ءَادَمَ خُنُوًا زينتكم عند كلِّ مَسْجِدٍ ﴾ ^(٢) . والمراد بالزينة ستر العورة ، وسترها واجب في كل حال من الأحوال ^(٣) .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها .

إذا كان يصلي فسقط عنه ثوبه فقام عرياناً وهو لا يعلم ثم تذكر من ساعته فتناول ثوبه ولبسه ، فإنه يمضي في صلاته ولا تبطل ، لكن إن مكث

^(١) المبسوط ١/١٩٧ .

^(٢) الآية ٣١ من سورة الأعراف .

^(٣) فتح القدير ٢/٢٠٠ .

عريانا بقدر ما يتمكن من أداء ركن من أركان الصلاة فإنها تبطل صلاته .
ومنها : إذا انكشف من عورته فوق الربع وطال وقت الانكشاف كثيراً
بطلت أيضاً ؛ فالانكشاف الكثير في المدة اليسيرة والانكشاف اليسير في المدة
الطويلة ليس تبطل في الصلاة .

القاعدة الثامنة عشرة

أولاً : لفظ ورود القاعدة .

سد الذرائع ^(١) .

الذرائع

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها .

الذرائع : جمع ذريعة ، والذريعة : الوسيلة إلى الشيء .

ومعنى سد الذرائع : حسم مادة وسائل الفساد دفْعاً له ، ما باب ما يؤدي إلى الجرام فهو حرام .

فمفاد القاعدة : أن الفعل السالم من المفسدة - في ظاهره - إذا كان وسيلة إليها مُنْع منه سداً لباب الفساد .

ودليل هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ ^(٢) .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها .

استعمال الهاتف لمغازلة الإناث وحضهن على الفسق والفجور - ولو بمجرد الكلام - يعتبر وسيلة إلى الزنا والوقوع في المحرم ، فيكون حراماً .

ومنها : إذا أراد شخص أن يشتري سلاحاً وعلم البائع - أو غلب على ظنه - أن هذا المشتري يريد بشرائه السلاح أن يقتل به معصوماً ، فلا يجوز له أن يبيعه .

^(١) الأشباه والنظائر لابن السبكي ١١٩/١ .

^(٢) الآية ١٠٨ من سورة الأنعام .

ومنها : سب أصنام الكفار وآلهتهم أمامهم لا يجوز، لأنهم قد يسبون الله سبحانه وتعالى .

ومنها : حفر الآبار في طريق المسلمين أو وضع الألغام لقتل من يمر منهم، أو وضع السم في طعامهم وشرابهم .

ومنها : بيع الآجال وبيع العينة حرام عند مالك وآخرين لأنها وسيلة إلى الربا^(١) .

(١) ينظر : أصول الإمام مالك مخطوط لوحة ١٢ أ ، وقواعد المقرئ ق ٢٢٨ ٤٧٧/٢ ، والفروق للقرافي

القاعدة التاسعة عشرة

أولاً : لفظ ورود القاعدة .

السَّراية تكون في الأمور الشرعية لا الحقيقية (١) .

السَّراية

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها .

معنى السراية ، لغة : سُرى الليل أي السير في الليل (٢) ، ويقال : سرى الدم في العروق : جرى فيها . والمراد بالأمور : الأوصاف ، والشرعية : أي الثابتة شرعاً .

وأما معناها في الاصطلاح : ثبوت الحكم في الكل بسبب ثبوته في البعض ، وحكم الاستناد حكم السراية . ومعنى الاستناد : أن يثبت الحكم في الزمان المتأخر ويرجع القهقري حتى يحكم بثبوته في الزمان المتقدم ، وهو المسمى بالأثر الرجعي ، ويسمى بالانعطاف أيضاً .

ومفاد القاعدة : أن ثبوت الحكم في الكل بسبب ثبوته في البعض - أو اعتبار الحكم مستنداً - إنما يكون في الأمور الشرعية التي ثبتت أحكامها شرعاً ، ولا تكون في الأمور الحسية والعقلية .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها .

إذا استدانن الأمة المأذونة ثم ولدت يباع الولد معها في دينها ؛ لأنه

(١) شرح الخاتمة ص ٣٧ .

(٢) مختار الصحاح مادة سري .

وصف شرعي فيها - أي الدين - واجب في ذمتها متعلق برقبتها استيفاء فيسري إلى الولد .

ومنها : إذا ملك جزءاً من عبد فأعتقه وهو موسر ، سرى العتق إلى نصيب شريكه .

ومنها : إذا عفا عن بعض القصاص سقط كله ؛ لأنه لا يتجزأ .

ومن أمثلة الاستناد :

إذا نوى الصوم - في النفل - وقت الضحى صح الصوم بالنية التقديرية، لا بالنية الحقيقية .

ومنها : النصاب تجب فيه الزكاة عند تمام الحول ، مستنداً إلى وقت وجوده ^(١) .

رابعاً : مما استثنى من مسائل هذه القاعدة .

إذا أعتق أمة حاملاً من غيره .. وكان موسراً - لا يعتق حملها ؛ لأن الحمل وإن كان في بطن الأم فهو نفس ينفرد عن الأصل فله حكم نفسه بخلاف نصيب الشريك ^(٢) .

(١) ينظر : أشباه ابن نجيم ص ٣١٤-٣١٥ .

(٢) المنشور ٢٠٠/٢ فما بعدها .

القاعدة العشرون

أولاً : لفظ ورود القاعدة .

سراية الفعل لا تخالف أصل الفعل في الصفة ^(١) .

سراية الفعل

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومداولها .

المراد بسراية الفعل هنا : تجاوز الحد موضعه .

وسراية الجرح : هي تجاوز العطب عما هو مقرر في الحد أو العقوبة إلى غيره .
كمن اقتص منه بقطع إصبعه ، فالتهب مكان القطع وسرى ذلك إلى جميع البدن
فمات المقطوع ^(٢) .

فمفاد القاعدة : أن الفعل الجنائي إذا كان يستحق القصاص فسرى
الجرح إلى العضو كله أو إلى الجسد كله ففيه القصاص . وأما إذا كان الفعل
يستحق الأرش - أي التعويض المالي - فسرى فلا يستحق بسريانه غير الأرش ؛
لأن سراية الفعل لا تخالف أصل الفعل في الصفة . وهذا عند أبي حنيفة رحمه
الله .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومساثلها .

إذا شُجَّ إنسان موضحة عمداً فذهب بصره . فعند محمد بن الحسن رحمه
الله يجب القصاص فيهما ؛ لأن إذهاب البصر عمداً يوجب القصاص بالسراية
كذلك . وأما عند أبي حنيفة رحمه الله فعليه الأرش فيهما بناءً على هذا الأصل .

^(١) المبسوط ١٠١/٢٦ .

^(٢) معجم لغة الفقهاء ص ٢٤٣ . وينظر المصباح المنير ، مادة (سريت) .

القاعدة الحادية والعشرون

أولاً : لفظ ورود القاعدة .

السفيه إذا لم يُنه مأمور^(١) .

السفيه

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومداولها .

السفيه : هو إما من ينفق ماله فيما لا ينبغي من وجوه التبذير ولا يمكن إصلاحه بالتميز والتصرف فيه إلى التدبير .

وإما هو ظاهر الجهل ، عديم العقل ، خفيف اللب ، ضعيف الرأي ، رديء الفهم، مُستخَفُّ القدر ، سريع الذنب ، حقير النفس ، مخدوع الشيطان ، أسير الطغيان ، دائم العصيان ، ملازم الكفران ، لا يبالي بما كان ، وهو المقصود بالقاعدة لا الأول .

فمفاد القاعدة : أن هذا السفيه المؤذي بلسانه ويده إذا لم ينهه وليه أو كبير قومه - عن سفهه وفساده مع علمه بذلك ، فيكون هذا السفيه مأموراً بالسفاهة من قومه لإيذاء الآخرين . كالمنافقين .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها .

إذا عُرف عن إنسان سفه وتسلط على إيذاء الآخرين ، وشُكِّي إلى كبار قومه وأوليائه ليردعوه ويأخذوا على يده فلم يفعلوا ، فيفهم من سكوتهم عن ردعه أنه مأمور من قبلهم بفعل ما يفعل .

(١) شرح السير ، ص ٥١١ .

ومنها : لو أن رهطاً من المسلمين كانوا أسرى في أيدي الكفار فخلوا سبيلهم وآمنوهم ، ثم إن من أهل الحرب - غير من أخلوا سبيل الأسرى - علموا أن هؤلاء كانوا أسرى فأخذوهم ثم هرب الأسرى منهم حل لهم قتالهم وأخذ أموالهم .

وكذلك لو فعل ذلك بهم رجل بأمر ملكه أو بعلمه ولم يمنعه من ذلك.

القاعدة الثانية والعشرون

أولاً : لفظ ورود القاعدة .

سقوط العوض عند وجود المسقط لا يكون دليلاً على أنه لم يكن واجباً بالعقد^(١) .

سقوط العوض .

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها .

إذا سقط العوض أو البديل بسبب يوجب سقوطه ، فلا يكون ذلك الإسقاط دليلاً على أن هذا العوض لم يكن واجباً قبل سقوطه ؛ ولأنه لو لم يكن واجباً لم يسقط . ولأن السقوط أو الإسقاط دليل على وجوب ما أسقط .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومساثلها .

إذا طلق زوجته قبل الدخول وقد فرض لها مهراً - فالأصل أن يسقط المهر كله ؛ لأن الطلاق رفع للعقد من أصله - والمهر واجب بالعقد - فإسقاطه بالطلاق قبل الدخول لا يدل على أنه لم يكن واجباً ، وأما سقوط نصف المهر لغير المدخول بها فثبتت حكمه بالنص .

ومنها : إذا تزوج امرأة ولم يُسمَّ لها مهراً فيجب لها مهر المثل ، فأما إذا طلقها قبل الدخول فلا شيء لها ؛ لأن مهر المثل لا يتنصف ، ولكن لها المتعة ، وليس معنى سقوط نصف المهر أنه لم يكن واجباً ؛ بدليل أنه لو دخل بها لوجب عليه أداء مهر المثل عند الأكثرين .

(١) المبسوط ٦٤/٥ .

ومنها : إذا اشترى سلعة وقبل دفع الثمن هلكت السلعة عند البائع أو فسدت ، فيسقط عن المشتري ثمنها ، وهو - أي الثمن - كان واجباً قبل هلاكها .

القاعدتان الثالثة والرابعة والعشرون

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة .

السكران من محرّم كالصاحي ^(١) . (أي في أحكامه) .

وفي لفظ : " السكران هل هو مكلف حتى تصح تصرفاته كلها سواء كانت له أو عليه ؟ " ^(٢) .

السكران

ثانياً : معنى هاتين القاعدتين ومدلولهما .

فمفاد القاعدة الأولى : أن السكران من محرم متعمداً عالماً غير مضطر ولا مكره يعامل في أحكامه معاملة الصاحي فيما له أو عليه . فهو مكلف إلا في مسائل مستثناة سبقت في قواعد حرف الحاء تحت رقم ٧٤ .

ومفاد القاعدة الثانية : أن في تكليف السكران من محرم خلاف ، حيث أن هناك من اعتبره مكلفاً فيتحمل مسؤولية تصرفاته مما له أو عليه ، وهناك من اعتبره غير مكلف فلا يتحمل .

وإذا قلنا : إنه غير مكلف فكيف وجب عليه ضمان جنائياته وأفعاله ؟ فيجيب : بأن هذا من باب الحكم الشرعي الوضعي " لا التكليفي " ، أي أنه من باب ربط الأحكام بأسبابها ، وليس من التكليف في شيء .

والصحيح أنه مكلف خلافاً لكثير من الأصوليين الذين يرون أنه غير مكلف لأنه لا يفهم الخطاب .

^(١) أشباه ابن نجيم ص ٣١٠ ، وعنه قواعد الفقه ص ٨٣ .

^(٢) قواعد ابن خطيب الدهشة ، ص ٤٤٠ ، أشباه السيوطي ، ص ٢١٦ ، وينظر : المنشور ٢٠٥/٢ .

القواعد الخامسة والعشرون والسادسة والعشرون والسابعة والعشرون والثامنة والعشرون

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة .

السكوت دليل الرضا ^(١) .

وفي لفظ : " السكوت عن البيان بعد تحقق الحاجة إليه لا يجوز " ^(٢) .

وفي لفظ : " السكوت عن البيان حالة الحاجة إلى البيان دليل على

عدم جوازه " ^(٣) .

وفي لفظ : " السكوت عن النهي بمنزلة التصريح بالإذن " ^(٤) .

وفي لفظ : " السكوت عن النهي بمنزلة الإذن الصريح " ^(٥) .

وفي لفظ : " السكوت عن النهي دليل الرضا " ^(٦) .

وفي لفظ : " السكوت عن النهي مع التمكن من النهي دليل الرضا ^(٧)

أو بمنزلة الإذن " .

وفي لفظ : " السكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان " ^(٨) .

^(١) المبسوط ١٤٠/٣ .

^(٢) شرح السير ، ص ١٠٧ ، القواعد والضوابط ، ص ٤٨٨ عن الحصري في التحرير .

^(٣) المبسوط ٤٣/٢٥ .

^(٤) نفس المصدر ٤٣/٢٥ .

^(٥) نفس المصدر ٢٨/٢٥ .

^(٦) نفس المصدر ، ص ٢٣٥ .

^(٧) شرح الخاتمة ، ص ٤٧ ، المنشور ٢٠٥/٢ فما بعدها ، أشباه ابن نجيم ص ٢٥٤ ، المجلة ، المادة ٦٧ ،

أشباه السيوطي ص ١٤٣ ، شرح المجلة للأناسي ١٨١/١ ، الوجيز ص ٢٠٥ ،

وفي لفظ : " السكوت قائم مقام النطق " ^(١) .

وفي لفظ : " السكوت عن الشيء هل هو إقرار أو إذن أم لا " ^(٢) .

السكوت

ثالثاً : معنى هذه القاعدة ومداولها .

هذه القواعد تشير إلى بناء حكم شرعي على أمر استثنائي ؛ لأن الأصل في بناء الأحكام على النطق والعبارات الصادرة عن الله عز وجل أو عن رسوله ﷺ أو عن المكلفين ؛ لأن الألفاظ هي التي تدل على مراد المتكلم وقصده .
ولكن المشرع الحكيم علم أن من عباده من لا يستطيع الكلام بسبب من الأسباب فلو لم يبن على سكوته حكماً شرعياً لوقع في الحرج والضرر ، ولكن لما كان الحرج والضرر في الشريعة ممنوعين ومرفوعين اعتبر الشارع الحكيم السكوت كالنطق في بعض المواطن بناءً على أسباب توجب اعتبار السكوت كالنطق .

أسباب اعتبار السكوت كالنطق :

١ - أن يدل حال في المتكلم أن سكوته لو لم يكن بياناً ما كان ينبغي له أن يسكت ؛ وذلك لأن مقامه يوجب عليه البيان ، وذلك مثل سكوته ﷺ عند أمر يعاينه أو قول يسمعه عن التغيير والإنكار ، فيكون سكوته ﷺ إذناً به ؛ لأن رسول الله ﷺ له مقام التشريع والتبليغ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهذا ما يسمى بالسنة التقريرية ، أو إقرار الرسول ﷺ .

^(١) الجمع والفرق ، ص ٥٠٨ .

^(٢) إيضاح المسالك . القاعدة ١٠٢ ، إعداد المهج ص ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ .

٢ - ومنها أن يكون السكوت لأجل حال في الشخص ، فاعتبر سكوته كلاماً لأجل حاله ، كسكوت البكر البالغة في إجازة النكاح لأجل حالها الموجبة للحياء من بيان الرغبة في الرجال ، فيجعل سكوتها رضاً بالزواج .

٣ - ومنها السكوت لضرورة دفع الغرور والضرر كسكوت الشفيع عن طلب الشفعة مع علمه بالبيع ، فيجعل سكوته إسقاطاً لشفعته دفعاً للضرر عن المشتري .

مفاد هذه القواعد : أن السكوت دليل الرضا ، ولكن ليس الكلام على إطلاقه ، بل هو مقيد بعدم وجود مانع من الكلام ، وأن الساكت عن البيان بلسانه عند الحاجة إلى ذلك لا يجوز ، ويعتبر السكوت في هذه الحالة بياناً ويلزم الساكت بالحكم . فالسكوت في هذه الأحوال يعتبر إذناً كصريح اللفظ ، وإن كان بعضهم قد اختلف في دلالاته .

ثالثاً : من أمثلة هذه القواعد ومسائلها .

سكوت الرسول ﷺ عن الإنكار عندما أُكِلَ الضب أمامه ، دليل على حله وإباحته .

ومنها : نكول المدعي عليه عن اليمين الموجهة عليه في المحكمة إذ يعتبر إقراراً أو بدلاً .

ومنها : المحرم الذي يسكت وحلال يخلق رأسه وهو قادر على منعه يعتبر سكوته رضاً وإذناً بالخلق فعليه الجزاء .

القاعدة التاسعة والعشرون

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة .

السكوت لا يكون حجة ^(١) .

وفي لفظ : " لا ينسب إلى ساكت قول " ^(٢) . وتأتي في حرف - لا -
إن شاء الله .

السكوت

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومداولها .

هذه القاعدة تمثل الأصل في الأحكام وما سبق يعتبر استثناء منها .

ومفادها : أن السكوت لا ينبي عليه حكم ، والساكت لا ينسب له قول
أنه قاله ، ولأن السكوت خلاف النطق ، والشرع ربط معاملات الناس بالعبارات
الدالة على المقاصد ، فما جعل للسكوت حكماً ينبي عليه شيء كما تنبى
الأحكام على الألفاظ ، وما سبق من القواعد ما هو إلا يمثل الاستثناء من الأصل
ومسائله محدودة معدودة .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها .

إذا زُوِّجَت نَيْبٌ فعلمت وسكتت لا يعتبر سكوتها رضاً بالزواج ، بل
لا بد من نطقها .

^(١) المبسوط ١٧١/١٨ .

^(٢) المنثور ٢٠٦/٢ فما بعدها ، قواعد الحصني ٢٧٠/٢ ، أشباه السيوطي ص ١٤٢ ، وأشباه ابن نجيم
ص ٢٥٤ ، وإيضاح المسالك ق ١٠٢ ، مجلة الأحكام المادة ٦٧ ، شرح الخاتمة ص ٤٨ ، الوجيز مع
الشرح والبيان ص ٢٠٥ .

ومنها : امرأة العنّين إذا سكّنت عن الاختيار وأقامت مع زوجها سنين فلا يعتبر سكوتها رضاً بالبقاء مع الزوج ، بل لها حق المطالبة بفسخ العقد متى شاءت .

ومنها : من رأى أجنبياً يبيع ماله فسكت ولم ينهه ، لم يكن الأجنبي وكيلاً بسكوت صاحب المال ؛ لأن الوكالة لا بد لها من نطق الموكل بالتوكيل .
ومنها : الولي لا يملك قبض مهر البكر الرشيدة إلا بإذنها الصريح .

القاعدة الثلاثون

أولاً : لفظ ورود القاعدة .

السكوت ليس بمبطل للحق الثابت بصفة التأكيد ^(١) .

السكوت

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها .

هذه القاعدة بمعنى القاعدة السابقة وهي تعتبر بياناً لما لا يبطله السكوت .
ومفادها : أن السكوت لا يعتبر مبطلاً لحق ثابت ومؤكّد ، فمن سكت عن حق له ثابت فلا يعتبر سكوته رضاً بإبطال هذا الحق .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها .

إذا سكت البائع عن المطالبة بثمن مبيع أو سلعة تسلمها المشتري فلا يعتبر سكوته عن المطالبة بالثمن إسقاطاً له ، بل له المطالبة بالثمن على كل حال .
ومنها : ما سبق من أن امرأة العين لها حق ثابت بطلب فسخ النكاح واختيار نفسها فلا يبطل هذا الحق بسكوتها .

ومنها : من رأى شخصاً يبيع متاعاً له أو يتلفه وهو ساكت لم يمنعه فلا يعتبر سكوته رضاً بالبيع ولا بالإتلاف .

رابعاً : من المسائل المستثناة من هذه القاعدة .

سكوت الشفيع عن المطالبة بالشفعة بعد علمه بالبيع يعتبر رضاً بالبيع ، فتسقط شفيعته ولا يجوز له المطالبة بعد ذلك ، مع أن الشفعة حق ثابت متأكد للشفيع ، بعد علمه بالبيع ، ولكن لما كانت الشفعة حقاً ضعيفاً ؛ لأنها شرعت

(١) المبسوط ٢٧/٥ .

على غير القياس - دفْعاً لضرر متوقع - كان سقوطها لأضعف الأسباب .
وقد سبق أن إسقاط الشفعة في هذه الحالة دفْعاً للغرور والضرر عن المشتري
والبائع .

القاعدة العادية والثلاثون

أولاً : لفظ ورود القاعدة .

سلامة البديل كسلامة الأصل^(١) .

سلامة البديل

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها .

الأصل والقاعدة المستقرة أن للبديل حكم أصله ، فإذا اشترط في الأصل السلامة فهي شرط أيضاً في البديل ، وإن كان في الأصل وفاءً بالغرض وإبراء للذمة فكذلك البديل ؛ لأن البديل يقوم مقام أصله في أحكامه .

ثانياً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها .

إذا اقترض من آخر دنانير أو دراهم صحيحة فعليه أن يسلم بدها دنانير أو دراهم صحيحة لا زيوفاً ؛ لأن سلامة البديل كسلامة الأصل .
ومنها : إذا أتلف لغيره مثلياً صحيحاً سليماً فعليه بدله مثله صحيحاً سليماً .

ومنها : إذا أسر المشركون جارية فأحرزوها ثم اشتراها منهم مسلم فقطع إنسان يدها ، فأخذ المشتري أرشها من القاطع ، فإن أراد مولاها المسلم استردادها فإنه يأخذها بجميع الثمن ، وليس له أن ينقص من ثمنها أرش يدها ؛ لأن المشتري يستحق الثمن سليماً كاملاً ، والمولى لا يثبت حقه في الأرش كما لو سقطت يدها بآفة .

(١) المبسوط ١٠/١٤١ .

القاعدة الثانية والثلاثون

أولاً : لفظ ورود القاعدة .

السمة لاتكون حجة في الأحكام ^(١) .

السِّمَّة

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها .

السمة معناها العلامة ، والمراد بها هنا الوسم الذي توسم به الدواب لتعريفها وتمييزها .

فمفاد القاعدة : أن العلامة المميزة إذا وجدت على شيء ما كدابة فلا تكون هذه العلامة حجة أو دليلاً ينبنى عليه حكم شرعي . هذا إذا كانت السمة غير معروفة أي وجد شك في دلالتها . أما إذا لم يوجد احتمال وكانت السمة كياً بالحديد المحمي - كما هو الشأن في وسم الدواب - فتعتبر حينئذ حجة في الأحكام ؛ لأن الرسول ﷺ كان يسم إبل الصدقة - أي يُعلم عليها بالكي - ولو لم يكن الوسم حجة وعلامة مميزة تبنى عليها الأحكام ما فعله رسول الله ﷺ ^(٢) .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومساثلها .

إذا وُجد في الغنائم فرس مكتوب عليه : حبيس في سبيل الله تعالى . فإن كان قريباً من عسكر المسلمين أو فيهم فهو بمنزلة اللقطة ، فالسبيل فيه التعريف ولا يكون حبيساً بما عليه من السِّمَّة - العلامة - لوجود الاحتمال بأن تكون

(١) شرح السير ص ١٠٥٥ .

(٢) الحديث عن أنس أخرجاه . ينظر : منتقى الأخبار ، الحديث ٢٠٣٤ .

العلامة مزيفة .

وأما لو وُجد في موضع للمشركين أو قريب منهم فهو من جملة الغنائم .
وأما لو شهد قوم من المسلمين أنه من الخيل الحُبس - أي الموقوفة للجهاد -
وقد حضر صاحبه الذي كان في يده - فإن الإمام يرده إليه قبل القسمة وبعدها
بغير شيء .